OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

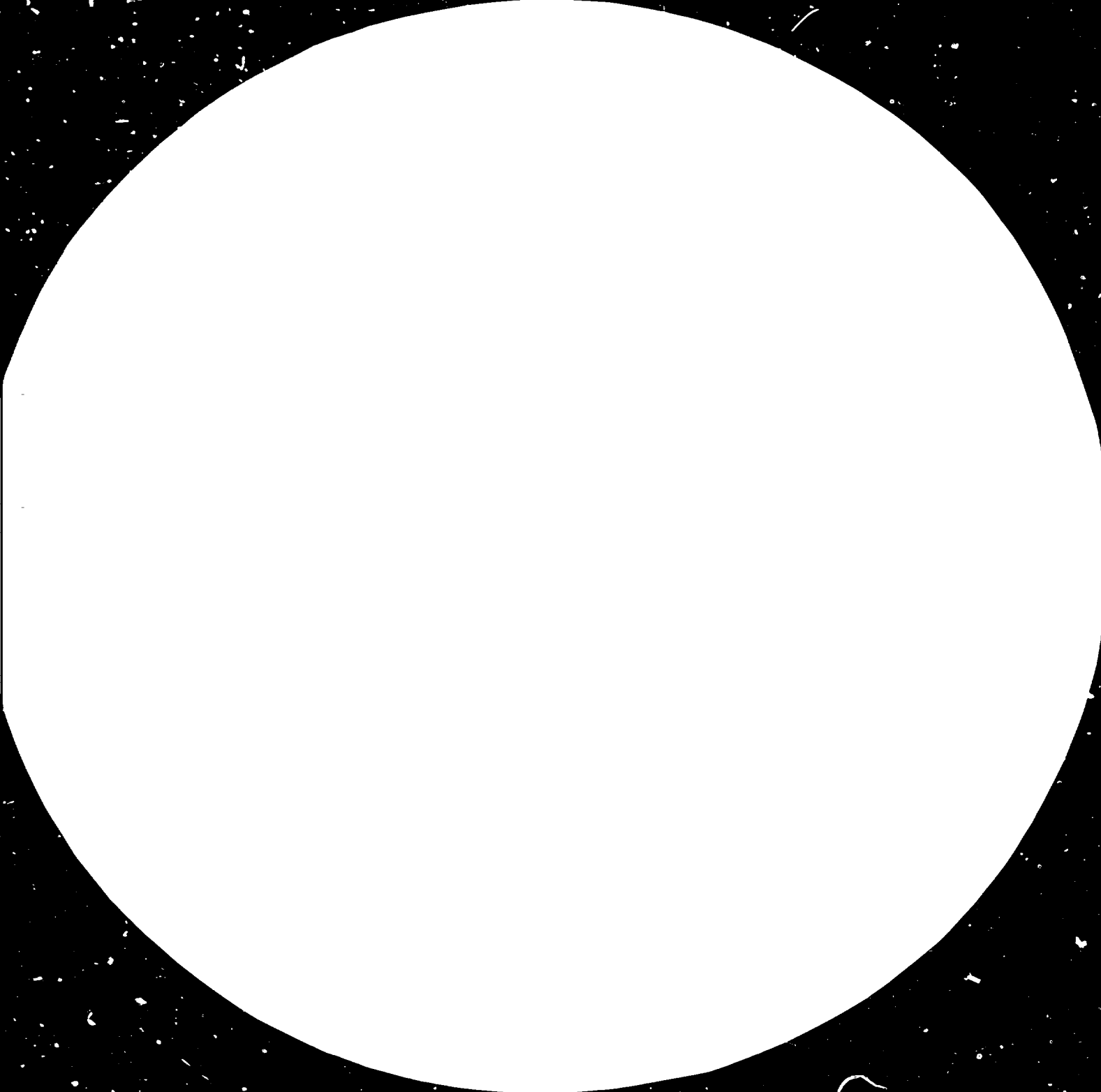

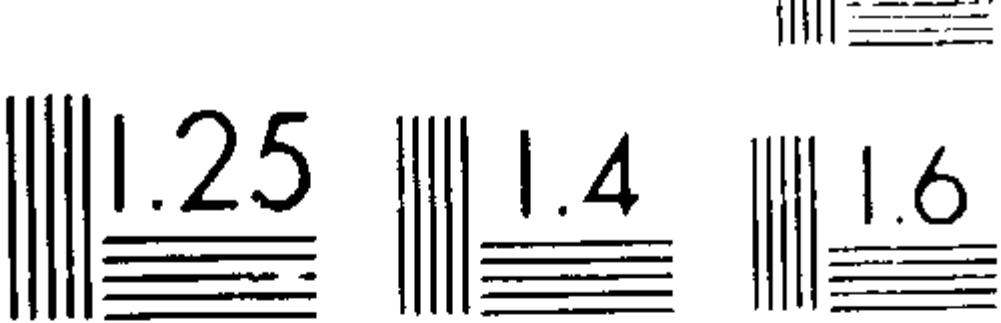
1.25
1.4
1.6

1.1
1.0
18
20
22
25

Distr.
LIMITED
UNIDO/PC.9
5 May 1981
ARABIC
Original: ENGLISH

10733--A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاجتماع الوزارى التضامني من أجل التعاون في ميدان التنمية الصناعية للسودان

الخرطوم . السودان ، ٢٣ - ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١

Report. Meeting on co-operation in industrial development of the Sudan.

التقرير

V.81-29001

ايضاحـــــات

ان الاشارة الى الدولار في النص تعني دولار الولايات المتحدة الامريكية الا اذا ذكر غير ذلك .

الشرطة المائلة بين عامين مثل ١٩٦٩ / ١٩٧٠ تشير الى السنة المالية . أما استخدام الواصلة (الخط القصير) مثل ١٩٨١-١٩٨٢ فيعني الفترة بأسرها من بدايتها حتى نهايتها .

أما الاشارة الى أرقام المشاريع فهي تنصب على المشاريـــــع الواردة في حافظة المشاريع التي أعدت للاجتماع (Unido/EX.127/ Rev.I) .

المحتويـــات

الصفحـــة

مقدمـــة ٤

الفصل الأول - تنظيم الاجتمـــاع ٥

الفصل الثاني - موجز البيانات التي القيت في الجلسات العامة ٨

الفصل الثالث - المناقشات الثنائية بشأن مقترحات المشاريع ١٥

الفصل الرابع - النتائـــج ٣٧

المرفق - قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع ٣٩

مقدمـــــة

اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، بالتعاون مع حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ، بتنظيم الاجتماع التضامني لوزراء الصناعة من أجل التعاون في ميدان التنمية الصناعية لجمهورية السودان الديمقراطية ، الذى عقد في الخرطـــوم مـــن ٢٣ الى ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨١ .

وكان هذا هو الاجتماع الخامس في سلسلة الاجتماعات التضامنية لتشجيع التنميـــــة الصناعية في أقل البلدان نموا التي نظمتها اليونيدو منذ عام ١٩٧٩ بالتعاون مع حكومـــة البلد المعني . والغرض الرئيسي من هذا الاجتماع هو استكشاف السبل التي تمكن البلدان المشاركة من التعاون في تشجيع التنمية الصناعية في السودان . وقد تم تحديد امكانيـــات عديدة لتحقيق هذا التعاون . ونوقشت باستفاضة احتياجات السودان التي يمكن الوفـــاء بها عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف ضمن اطار التعاون الاقتصادى والتقـــني فيما بين البلدان النامية . وقدمت اقتراحـــات عن سبل توثيق التعاون بين البلد المضيف والبلدان المشاركة حتى يمكن تلبية هذه الاحتياجات .

الفصل الأول

تنظيم الاجتماع

حضر الاجتماع ممثلون للبلدان التالية : الأرجنتين ، والامارات العربية المتحدة ، وباكستان ، والبرازيل ، وتركيا ، والجزائر ، وجمهورية كوريا ، ورومانيا ، والسنغال ، والسودان ، والصين ، والعراق ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، والهند ، ويوغوسلافيا ، واليونان . وأرسلت فولتا العليا مراقبا لحضور الاجتماع .

ومثلت في الاجتماع هيئات الأمم المتحدة التالية : اليونيدو ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة العمل الدولية (أيلو) .

وحضر الاجتماع ممثلون للمنظمات التالية بصفتهم مراقبين : البنك الاسلامي للتنمية ، وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية ، والهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار .

الكلمات الافتتاحية

شكر الرئيس جعفر محمد النميري ، رئيس جمهورية السودان ، في كلمته الافتتاحية المندوبين ، لأنهم اجتمعوا في الخرطوم لمناقشة قضايا التعاون الهامة فيما بين البلدان النامية ، ولاسيما لتعاونهم مع السودان في تشجيع التنمية الصناعية . وأبرز أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية بوصفه أنجع وسيلة لبلوغ الأهداف الاقتصادية للتنمية فيها ونيل أفضل الشروط في حوارها مع البلدان الصناعية .

وأوضح أن انجازات السودان في ميدان التنمية الصناعية قامت على تطوير الزراعة ، الى جانب الموارد الاخرى . فالتنمية الصناعية في البلدان النامية ينبغي ان تعتمد على الموارد الزراعية بغية ضمان امدادات كافية من الأغذية ، التي تعد عنصرا حيويا في الاستقلال الاقتصادي ونظرا لاتساع رقعة السودان وموقعه الجغرافي وتنوعه الداخلي ، فعليه أن يكفل ، من خلال التخطيط الاقتصادي ، تنمية متوازنة منصفة وتوزيع عادل للموارد المتاحة في داخل البلاد .

وانه لاغنى عن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ولقد قام السودان في هذا المضمار بدور نشط في شتى المؤتمرات الاقليمية لرؤساء الدول التي عقدت مؤخرا .

وأعرب المدير التنفيذي لليونيدو ، الدكتور عبد الرحمن خان ، عن تقديره للجهود الهامة التي بذلتها حكومة السودان في التصنيع ، برغم الصعاب والعراقيل العديدة التي نجمت بصفة أساسية عن الاتجاهات غير المواتية التي سادت الاقتصاد العالمي . وقال انه قد تحددت مشاكل التنمية الصناعية التي تواجهها البلدان النامية وتم الاعتراف بالحاجة الفورية لتحقيق تعاون ناجع يمكن من بلوغ الاعتماد الجماعي على الذات بوصفه أقوى أداة

لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . كما تم التشديد على أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية كوسيلة هامة للتعجيل بتصنيعها في اعلاني ليما ونيودلهي وخطة عمل بوينس أيرس وفي محافل دولية كثيرة معنية بالتنمية الاقتصادية والصناعية . وان اعلان الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد التنمية الصناعية من أجل افريقيا أضفى على هذا المسعى دلالة خاصة .

واختتم قائلا ان التعاون فيما بين البلدان النامية يحظى بأهمية خاصة في عملية التصنيع ، ولا يرجع ذلك الى أن احتياجات البلدان النامية وخبراتها وثيقة الارتباط فحسب وانما يعود أيضا الى ان مستوى التنمية الصناعية الذى بلغته بعض البلدان النامية ، في حدود المرافق والمهارات التكنولوجية ، يمكن ان تشترك فيه فعلا مع بلدان نامية أخرى .

وذكر السيد عز الدين حامد وزير الصناعة في السودان انه منذ ان حصل السودان على استقلاله بذل جهودا كبيرة في التصنيع . وفي عام ١٩٦٩ وضعت خطط شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد احتل القطاع الصناعي ، الذى ارتكز أولا على الموارد الزراعية ، مكانة هامة في هذه الخطط . وبعد ذلك أنشأ السودان صناعات مختلفة ولاسيما : صناعات السكر والغزل والنسيج والزيوت الغذائية والصابون والصناعة الجلدية وتكرير الزيت والأسمنت ومواد البناء ومطاحن الدقيق .

بيد ان هذه الجهود تصادف عقبات وعراقيل خطيرة بسبب التضخم الدولي وضعف الهياكل الاساسية وعدم كفاية الخبرات الادارية والتقنية ومواصلة هجرة الكفاءات . وعلى الرغم من جميع هذه الصعاب فان السودان يواصل السعي في عزم واصرار على تحقيق تنميته الصناعية .

وذكر السيد ميرغني محمد احمد ، وزير الدولة للتخطيط الوطني ، انه عندما نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦ ، كان نصيب الصناعة في الناتج الوطني الاجمالي قرابة ٢ في المائة ، فأصبح ٧ في المائة في ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ، ومن المتوقع ان يصل في نهاية فترة خطة التنمية للست سنوات الحالية الى ١٤ في المائة .

وان وفرة الموارد الزراعية في السودان حددت الاتجاه الذى سلكته تنميته الصناعية وتتمثل أولويات عملية التصنيع في الخطة الحالية فيما يلي ، من بين صناعات أخرى :

- الصناعات الزراعية ، حتى يمكن الافادة من موارد السودان الزراعية والحيوانية والسمكية ؛
- النشاطات الصناعية المكملة للانتاج الزراعي واستعمال الموارد الحيوانية ؛
- تشجيع ودعم الصناعات التقليدية ؛
- صناعات مواد البناء ، والتشييد ؛
- الطاقة الكهربائية ، ولاسيما انتاج الطاقة الكهرمائية ؛
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الصناعة .

وكي يمكن بلوغ هذه الاهداف ، اصدرت الحكومة في عام ١٩٨٠ قانون تشجيع الاستثمار الذى وفر الأمان والامتيازات للاستثمارات الجديدة وشجع انقيام بنشاطات في ميادين الزراعة والصناعة والمواصلات، والسياحة والتنمية الريفية وأية مجالات محددة أخرى توافق عليها اللجنة الوزارية المشتركة . والاهداف الرئيسية لقانون تشجيع الاستثمار الجديد زيادة الدخل القومي وتوسيع القاعدة الاقتصادية ودعمها .

وان قانون الاستثمار الجديد يعمل على تشجيع النشاطات الصناعية التي تقوم على استعمال المواد الخام المحلية ، وزيادة الاكتفاء الذاتي وتشجيع الصادرات فضلا عن توفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة للسودانيين . ومن بين أهم الأولويات في قانون الاستثمار تحسين أوضاع ميزان المدفوعات وازالة العقبات من أمام التنمية وتشجيع أهداف التعاون الاقتصادى مع البلدان الاخرى .

وقال في الختام ان حوار الجنوب ـ الجنوب له الأسبقية على حوار الجنوب ـ الشمال ، مادام توحيد القوى مع البلدان النامية الاخرى من أجل الاعتماد الجماعي على الذات هو أنجع وسيلة للتسريع بعملية تصنيع البلدان النامية .

انتخاب هيئة المكتب

انتخب الاجتماع السيد عز الدين حامد ، وزير الصناعة في السودان ، رئيسا والسيد صاحب كوكاتوبسبو ، وزير الصناعة والتكنولوجيا في تركيا والسيد خوان مانويل فيجيوريرو ، سفير الارجنتين في المملكة العربية السعودية ، نائبين للرئيس ، وانتخب السيد ف . مالك الأمين المساعد بحكومة باكستان مقررا .

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي :

افتتاح الاجتماع

انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس والمقرر

اعتماد جدول الاعمال

بيانات رؤساء الوفود

المناقشات الثنائية والجماعية الخاصة بمشاريع محددة

موضوعات أخرى

اعتماد النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

موجز البيانات التي ألقيت في الجلسات العامة

بيانات رؤساء الوفود

ذكر السكرتير البرلماني لوزارة التجارة والصناعة في ماليزيا أن مشاركة بلده في هذا الاجتماع تعبر عن التزامها باعلان وخطة عمل لما لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات . وقال ان ماليزيا تعتقد ان امكانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لتشجيع التنمية الصناعية هائلة . ويحسن ان تكون استغلال هذه الامكانات الهدف الفوري لهذا الاجتماع التضامني . وان ماليزيا تود ان تشاطر السودان خبرتها في التنمية الصناعية التي اكتسبتها في العشرين سنة الماضية . كما انها تود ان تتيح للعاملين التقنيين السودانيين التدريب على المستويات الادارية والاشرافية في معاهد التدريب والبحث في ماليزيا .

واعرب الامين العام لمكتب التنمية الصناعية في المغرب عن رأيه بأن هذا الاجتماع تعبير رائع عن مبدأ التعاون فيما بين البلدان النامية . وان المغرب قد اسهم في تشجيع الاعتماد الجماعي على الذات بتقديم منح دراسية للطلبة من شتى البلدان النامية ، وتبادل الخبراء ، وابرام اتفاقات تجارية ثنائية مع بلدان نامية . وتشييد مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي والبحري ، وانشاء مؤسسات اقليمية متخصصة .

وان المغرب على استعداد لاتاحة خبرته للسودان في مجال تشجيع الاستثمار ، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وانشاء المناطق الصناعية .

وأشار وزير الصناعة والتكنولوجيا في تركيا الى اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ثم ذكر ان توثيق عرى التعاون الاكثر فعالية فيما بين البلدان النامية قد اصبح أمرا محتما اذا ما تعين بلوغ الاهداف المنصوص عليها في اعلان وخطة عمل نيودلهي . ودعا الى زيادة تدفق الموارد والتكنولوجيا من البلدان الصناعية الى البلدان النامية وقيام البلدان المتقدمة بالغاء السياسة الحمائية . وفي تنويهه بالحاجة الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذكر ان الترابط الاقتصادي لاينال من الاستقلال السياسي . وان الحكومة التركية على استعداد كي تتيح قدراتها الصناعية للسودان . وفي وسع تركيا ان تقوم في اطار التعاون المتعدد الاطراف الذي يشمل اسهام المؤسسات المالية الدولية ، بتقديم الخدمات الاستشارية والادارية ووسائل التدريب التقني وبصفة أساسية في مجال صناعة الأسمنت والكلس ومواد البناء والتشييد وتكنولوجيا سبك المعادن . كما أن تركيا يمكن أن تقدم خدمات لانشاء مصانع للأسمنت والكلس على أساس تسليم المفتاح ، أي تسليم المصنع جاهزا للاستعمال ، وأن تهتم بالمشاركة في مشاريع ومرافق تجميع (تركيب) في السودان كي تنتج الأدوات والآلات الزراعية .

وأعرب سفير الصين في السودان عن رأيه بأن دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يعد وسيلة هامة لتشجيع التنمية الاقتصادية واقامة نظام اقتصادي

دولي جديد . وان الصين ، علاوة على التعاون الثنائي ، شاركت على نحو متزايد تدريجيا في التعاون الاقتصادى والتقني المتعدد الجوانب . واضطلعت بعدد من المشاريع تم تمويلها من مساهمتها في برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية . كما ان الصين أفردت لمشاريع اقليمية عديدة قدرا من أرقام التخطيط الارشادية القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهذه المشاريع تتمثل في مراكز للبحث والتدريب على البيوغاز (الغاز الحيوى) وتربية دودة القز والعلاج بالوخز بالابر ، وانها استعدت لتخصيص حصة من مخصصاتها من ارقام التخطيط الارشادية القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي المفردة للمرحلة الثالثة من أجل دعم التعاون التقني بين الصين وغيرها من البلدان النامية . وان مشاريع التعاون الاقتصادى والتقني بين الصين والسودان قد نفذت دون صعاب . وان الصين على استعداد لتقديم مساهمتها المتواضعة لتشجيع التنمية الاقتصادية في السودان .

وأبرز نائب وزير الصناعة والطاقة في اليونان العلاقات الوثيقة التي وجدت دوما بين السودان واليونان . واشار الى دخول اليونان الى الاتحاد الاقتصادى الأوروبي غير انه اعترف بان بلده لايزال بعيدا عن تحقيق مستوى التنمة الذى بلغته الدول الاخرى الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . واذا اشار الى خبرة اليونان في التنمية الاقتصادية أوضح انه على اساس احداث تغييرات هيكلية هامة فان القطاع الصناعي يتزايد اسهامه في سبيل تحقيق الاهداف الوطنية .

وقال ان اليونان شديدة الاقتناع بالحاجة الى توسيع نطاق التعاون ودعمه فيما بين بلدان منطقة البحر المتوسط . واعتبر ان هذا الاجتماع يتيح فرصا لتحقيق التعاون بين بلده والسودان في هذا المضمار .

ورأى الامين المساعد للجنة التقنية للطاقة والصناعة في يوغوسلافيا ان هذا الاجتماع يعد تمهيدا حسنا لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى سيعقد في باريس من ١ - ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ . وأبرز أهمية الاعتماد الجماعي على الذات ، في هذا الصدد . وأشار الى التعاون السياسي والاقتصادى الوثيق والودى القائم بين السودان ويوغوسلافيا . وقال ان حكومة يوغوسلافيا على استعداد لمنح ٢٦ مليون دينار (قرابة ٩٠٠٠٠٠ دولار) لحكومة السودان لانشاء مصنع رائد لانتاج القرميد في الخرطوم .

وبعد ان استعرض نائب وزير الصناعة في حكومة الهند الانجازات التي حققها الاقتصاد الهندى أيد المبدأ القائل ان البلدان الاكثر تقدما من البلدان النامية لابد وأن تقدم مساعدة الى اقل البلدان تقدما في البلدان النامية . وتعتبر الهند التزاما عليها ان تشارك غيرها من البلدان النامية المزايا التي اكتسبتها من خبراتها ومهاراتها التي تتلاءم مع احتياجات هذه البلدان . وان العلاقات الثنائية بين الهند والسودان كانت وثيقة للغاية تقليديا وتعد العلاقات التجارية بين البلدين من بين اكبر العلاقات القائمة بين أى بلد افريقي والهند . وتستطيع الهند بخبرتها الصناعية ان ترسي الأساس لتحقيق تعاون في الميادين التي شملتها الوثائق التي أعدت للاجتماع . ويمكن ان تشمل

المساعدة التي تقدمها الهند في مجالات مثل التدريب ، وتقديم الخبراء ، واعداد دراسات الجدوى لشتى المشاريع التي تم تحديدها . ومن الممكن تقديم هذه الخدمات بحد أقصى يصل الى قرابة ٢ مليون روبية . وبالاضافة الى هذا فان الهند تستطيع تحقيق تعاون عن طريق تقديم الدعم التكنولوجي والامداد بالمعدات .

وقال ممثل دولة الامارات العربية المتحدة انه منذ حصول بلاده على الاستقلال في عام ١٩٧١ فان الامارات تنهج سياسة قوامها المشاركة في تقديم المعونة الاقتصادية الى البلدان النامية العربية والآسيوية والأفريقية . لان الامارات العربية المتحدة تؤمن ايمانا راسخا بالتعاون مع المجتمع الدولي ولا تدخر وسعا في تنفيذ مقررات ومساعي الأمم المتحدة لاتاحة الموارد المالية لبلدان العالم الثالث عن طريق دعم ميزان المدفوعات ، وصندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، ومؤسسات الاستثمار الأخرى . وأن الامارات العربية المتحدة تقدم معونة حاليا بما يقرب من ٢٥٪ من الناتج الوطني الاجمالي فيها .

وأن حكومة الامارات العربية المتحدة راغبة في دعم التعاون مع السودان ، وقد سبق لها المشاركة في مشاريع اقتصادية حيوية عديدة في السودان بلغت قيمتها ٧٠٣ مليون درهم من دراهم الامارات العربية المتحدة . وتشمل هذه المشاريع مصنع نسيج وسكك حديد والميناء الجوي الجديد في الخرطوم ودعم ميزان المدفوعات ومشاريع زراعية .

وقال ان الامارات العربية المتحدة على استعداد للمشاركة في تمويل مشاريع هامة ترغب فيها حكومة السودان غير انها لم تتمكن حتى الآن من ايجاد التمويل اللازم لها . وتعتمد المشاركة على اجراء دراسة تفصيلية للمشاريع لتحديد أفضل السبل لاستعمال المساعدة المقدمة في بلوغ أهداف المشاريع المنتقاه .

واكد سفير باكستان في السودان أنه نظرا للصعاب وضروب عدم اليقين السائدة حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي حوار الشمال ـ الجنوب فانه يلزم بذل جهود متجددة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ولقد دعمت الباكستان دوما مفهوم الاعتماد الوطني والجماعي على الذات عن طريق اشكال ملموسة من التعاون فيما بين البلدان النامية .

ولقد قامت الباكستان بتطوير دراية تقنية هائلة مما جعل في مقدرتها صناعة آلات لشتى الصناعات . ولذا فانها تستطيع تقديم المساعدة ووسائل التدريب والدراية العملية الادارية في مجال صناعات النسيج والجلود والورق والاسمنت والمخصبات الكيميائية والعدد المكنية وصناعة الادوات المعدنية والاجهزة الكهربائية والمعدات والصناعات الهندسية . وان باكستان تقدم دوما وسائل التدريب التقني للسودان وتسهم بالدراية العملية التقنية والادارية اللازمة لانشاء المشاريع المشتركة .

ومن الممكن اعداد مشاريع مشتركة جديدة مع السودان على اساس ثنائي أو متعدد الأطراف وتستطيع باكستان أن توفر لها الدراية العملية التقنية والآلات والسلع الوسيطة ، وتستطيع البلدان المصدرة لرأس المال ان تعاون في تمويل مشاريع محددة .

ولقد اولى مساعد وزير الصناعة في كينيا عناية خاصة الى الفرص القائمة لتحقيق التكامل بين البلدان النامية وهو ما يمكن أن يقدم الأساس اللازم من أجل زيادة العلاقات

التجارية وتبادل الخبرات والدراية العملية التكنولوجية . ولقد وجد تعاون وثيق دوما بين كينيا والسودان مما اتاح فرصة رائعة كي يشترك البلدان في استخدام الموارد الداخلية التقليدية وغير التقليدية اللازمة للعمليات الصناعية .

وقد ابرز باختصار رئيس وفد رومانيا خبرة بلاده في عملية التصنيع . وقال ان رومانيا اعتبرت دوما التعاون الاقتصادى مع البلدان النامية الأخرى هدفا بالغ الأهمية . وتربطها صلات وثيقة بالسودان فيما يتعلق بالمشاريع التي نفذت فعلا وتلك التي يجرى اعدادها في القطاعين العام والخاص . وان رومانيا تمتلك قدرات تقنية بحيث تستطيع الامداد بالمعدات اللازمة لصناعة مواد البناء والاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات النقل ولديها خبرات في قطاع النسيج والصناعة الجلدية .

واشار القائم بالاعمال بالانابة ، في سفارة جمهورية كوريا ، الى التعاون المثمر الذى تحقق فعلا بين السودان وجمهورية كوريا التي مهدت الطريق لايجاد المزيد من برامج التعاون المشتركة بين البلدين .

وتعترف جمهورية كوريا بالامكانيات الزراعية العظيمة التي توجد في السودان وقال ان حكومته ابدت اهتمامها بايجاد سبل ومجالات التعاون في التنمية الصناعية في السودان وانه استجابة لأولويات التنمية التي حددتها حكومة السودان فانها اهتمت على الأخص بالمشاريع الصناعية التي حددت في الوثيقة التي اشتركت في اعدادها حكومة السودان واليونيدو مثل مواد البناء وصناعة الأغذية والصناعات الجلدية وصناعة الحديد والصلب .

واكد سفير الأرجنتين في المملكة العربية السعودية الدور الذى يتعين أن يقوم به المشروع الخاص كي ييسر ابرام اتفاقات التعاون فيما بين البلدان النامية . وانه من الضرورى التوصل الى نهوج جديدة وتحديد آليات خاصة لدعم التعاون بين بلدان العالم الثالث مادامت النماذج والهياكل القائمة لم يحالفها التوفيق حتى الآن . وان جمود حوار الشمال ـ الشمال والمأزق الذى بلغه يعنى ان سبل التعاون بين الجنوب ـ الجنوب عليها أن تتوصل الى ادراك اختلاف مستويات التطور الاقتصادى بين بلدان العالم الثالث . وانه يجدر اقامة نظام شامل للمعلومات تحت رعاية اليونيدو لتقديم المعلومات المتاحة على وجه السرعة عن القدرات والموارد المحلية داخل البلدان النامية أنفسها . وانه يلزم تعبئة الموارد المالية المتوفرة لدى بعض بلدان العالم الثالث لصالح البلدان النامية التي تعانى من انخفاض مستوى التنمية فيها عن غيرها ، واذا ما حظى هذا الاقتراح باهتمام هذه البلدان النامية أو المؤسسات المالية المعنية بالتنمية في هذه البلدان فان البلدان النامية كمجموعة تستطيع البدء في اعداد برامج طويلة الأجل تقوم على مصلحتها المشتركة . وان حكومة الارجنتين تولى اهتماما خاصا لاستكشاف امكانيات التعاون بين الارجنتين والسودان في مجال الأغذية والجلود والزيوت الغذائية .

وشدد رئيس وفد الجزائر على التزام الجزائر بالتنمية الأقتصادية في السودان . وان بلده على استعداد لتقديم المساعدة التقنية الى السودان في تخطيط وتنفيذ وتشغيل المسبك المركزى في الخرطوم . وبالاضافة الى ذلك ، فان الجزائر قدمت . . . ٤ دولار بالعملات الحرة لشراء معدات للمسبك . وسوف تقوم الحكومتان معا في القريب العاجل جدا بدرس تفاصيل هذا التعاون .

واذا كانت حكومة السودان ترى أن مشروع المسبك لا يمكن اختياره للتنفيذ فانه يمكن تحقيق التعاون بدراسة المشروع رقم ٣١ ، انشاء ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج أو المشروع رقم ٣٣ ، الاستغلال التجاري والصناعي لرواسب الصلصال (الكاولين) .

البيانات التي قدمها ممثلو هيئات الأمم المتحدة

لقد ابدى مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بنيويورك ، ملاحظات على تصميم جميع لحكومات التي حضرت الاجتماع على مواصلة جهودها لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات . وذكر المندوبين بان لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ستعقد دورتها الثانية في نيويورك من ١ الى ٨ حزيران / يونيو ١٩٨١ . واكد للمشتركين بان نتائج اجتماعي التضامن لبنغلاديش والسودان ستعرضها الحكومتان واليونيدو على اللجنة رفيعة المستوى .

واشار ممثل منظمة العمل الدولية الى خبرة منظمته الطويلة في السودان في مجال تنمية الموارد البشرية . وقال ان بناء المؤسسات أكثر فعالية من المساعدات التي تقدم مرة واحدة . وانه من الحكمة أن ينظر المندوبون ، بين أمور أخرى ، في قيام ترتيبات مزدوجة بين المؤسسات الموجودة في بلادهم والمؤسسات المماثلة في السودان ولا سيما تلك التي تخدم المشاريع العامة والخاصة معا . وان منظمة العمل الدولية سوف تبحث جميع ميادين التنمية الادارية وتطوير اليد العاملة التي تتحدد في هذا الاجتماع ، عاملة على تنويع المساعدة الحالية كي تتلاءم مع الاحتياجات ذات الأولوية للسودان وصناعته .

البيانات التي قدمها ممثلو المؤسسات المالية

ذكر مدير ادارة العمليات والمشاريع في البنك الاسلامي للتنمية ان هذا البنك التزم بحكم قانونه الأساسي ان يعجل بالتنمية الصناعية في البلدان الاعضاء بالبنك عن طريق تمويل القطاعين الخاص والعام في آن معا . واشترك في الأنواع التالية من العمليات :

تقديم قروض بدون فوائد للهياكل الأساسية .

المساهمة في رأسمال المشاريع الصناعية والزراعية والصناعية .

تأجير المعدات الصناعية الأساسية والسفن .

المشاركة في الارباح .

تقديم المساعدة لاجراء دراسات الجدوى وتصميم المشاريع والاشراف عليها .

المشاركة في عمليات تمويل التجارة الخارجية لمساعدة البلدان الاعضاء التي تستورد السلع الاساسية التي تستلزمها جهودها الانمائية .

وبذلك قدم البنك الاسلامي للتنمية الى السودان ٢٣ مليون دولار لتمويل المشاريع و ١٥٩ مليون دولار في مجال تمويل التجارة الخارجية .

وأشار المدير بالانابة الى الجهود التي بذلها البنك الاسلامي للتنمية لزيادة اسهامه في التنمية الاقتصادية بالسودان وفي التعاون بين حكومة السودان واليونيدو في تنظيم هذا الاجتماع . وانه منذ ثلاثة أسابيع مضت ، وفي هذه القاعة ذاتها ، اعتمد مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية قرارا يصادق على اتفاق التعاون الذى أبرم مؤخرا بين اليونيدو والبنك الاسلامي للتنمية .

وقال انه على مؤسسات التنمية ان تنظر في امكانية تعويض السودان تقنيا وماليا عن الخسارة التي يتكبدها بسبب هجرة العقول مادام من المؤكد ان الخسارة التي حلت بالسودان في هذا الصدد افادت العديد من البلدان النامية .

وذكر المدير الاقليمي لصندوق الأوبيك للتنمية الدولية ان تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية بعامة وبين البلدان الاعضاء في الأوبيك وغيرها من بلدان العالم الثالث قد كان هو ذاته سبب انشاء الصندوق . وان المشاريع التي اعدت لهذا الاجتماع تتوافق كثيرا مع الواقع في السودان وتتسق مع استراتيجية المساعدة قصيرة الأجل في الصندوق المخصصة لهذا البلد .

وأوضح أن الصعوبات التي يعاني منها السودان في المرحلة الراهنة من تنميته الاقتصادية تعود الى عجز كبير في الحساب الجارى نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجارى في السودان ، وانخفاض مستوى الاحتياطيات من العملات الاجنبية ، والمديونية . ولهذا فانه يستلزم استراتيجية مساعدة تخصص للأجل القصير تنطوى على الاسراع بدفع معونة غير مرتبطة بمشاريع . وان المشاريع التي اعدتها اليونيدو تتلاءم كثيرا مع تلك الجهود التي يبذلها الصندوق لتقديم مساعدة قصيرة الاجل ، لأن هذه المشاريع تركز على اصلاح وتحسين القدرة الانتاجية القائمة عن طريق تقديم استثمارات اضافية طفيفة . ولقد كانت الحكومة محقة فعلا في اعطاء الأولوية ازالة الاختناقات التي تعوق الافادة الكاملة من الصناعات القائمة ، وقد ساند الصندوق الحكومة في بذل هذه الجهود . وقد دعا صندوق الاوبيك بالفعل حكومة السودان الى توقيع قرض لدعم ميزان المدفوعات بدون فوائد لاتقل قيمته عن ١٠ مليون دولار . ويمكن ان تستعمل الحكومة القرض كما يتراءى لها لتمويل السلع والخدمات مثل تلك التي تتطلبها شتى المشاريع التي أعدتها اليونيدو .

البيان الذي ألقاه ممثل رابطة الصناعات السودانية

لقد حدد ممثل رابطة الصناعات السودانية بايجاز معالم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد بأسره والدور الذى اضطلع به في عملية التصنيع . وان القطاع الخاص في السودان لم يشترك في عملية التنمية الاقتصادية اشتراكا نشطا فحسب وانما

عمل ايضا على زيادة مشاركته باطراد عبر السنوات . ولقد منح القطاع الخاص ، بسبب منجزاته ، في اطار خطة السنوات الست ، مسؤولية تعبئة ١١٠٠ مليون جنيه استرليني للاستثمار أى ٤٢ في المائة من اجمالي الاستثمارات في الخطة .

كما كانت حيوية القطاع الخاص السوداني سببا في زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات كبيرة . وبينما كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢ر٤ و ٥ر٤ و ٧ر٤ في المائة عبر الفترات ١٩٥٧ - ١٩٦٠ و ١٩٦٠ - ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - ١٩٧٠ على التعاقب فان معدلات نمو الصناعة التحويلية عبر هذه الفترات كان متوسطها على التعاقب ١ر٦ و ١ر٩ و ٩ر٤ في المائة .

وعلى الرغم من هذه الانجازات وعلى الرغم من القوانين التي اصدرتها الحكومة لتشجيع الاستثمار في الصناعة ، التي بلغت ذروتها في قانون الاستثمار الموحد لعام ١٩٨٠ فان القطاع الصناعي ، ولاسيما القطاع الخاص ، واجه معوقات خطيرة . فالمستثمر من القطاع الخاص تعوزه البيانات الضرورية لاجراء دراسات جدوى دقيقة بشكل معقول . وكان يتعين في احيان كثيرة دفع التكاليف المتزايدة دوما لهذه الدراسات بالعملات الاجنبية . وفضلا عن ذلك ، وبعيدا عن عدم كفاية التسهيلات التي يقدمها بنك السودان الصناعي ، فانه لاتوجد مصادر سودانية محلية لتمويل الاستثمارات العقارية . ويعد عدم كفاية الهياكل الاساسيةعقبة كؤود - اذ يتعين على المصانع ان تغلق ابوابها عدة شهور بسبب نقص الكهرباء واحيانا لعدم وجود وقود ، دون ذكر المصاعب في وسائل النقل ونقص العملات الاجنبية وارتفاع نسبة استبدال العمال وهجرتهم مما نجم عنه ندرة اليد العاملة الماهرة على جميع المستويات .

ويود القطاع الخاص ان يطلب منه الاشتراك بدرجة أكبر وأوثق في المناقشات والمقررات التي تتخذها المنظمات الدولية والاقليمية كما انه يود ان يتمكن من الانتفاع بالتسهيلات التي تقدمها المنظمات الدولية مثل اليونيدو .

الفصل الثالث

المناقشات الثنائية بشأن مقترحات المشاريع

لقد جرت مناقشات غير رسمية بين ممثلي البلد المضيف ، السودان ، وممثلي البلدان المشاركة . كما شارك في هذه المناقشات ممثلو اليونيدو وغيرها من هيئات الامم المتحدة . وفيما يلي بيان هذه المناقشات .

المناقشات بين السودان والجزائر

أعرب وفد الجزائر عن استعداده للمساعدة في تنفيذ المشروع رقم ٢٨ ، تحديث المسبك المركزي في الخرطوم . ويشمل اسهام الجزائر في هذا المشروع تقديم المساعدة التقنية في تخطيط المسبك واتمامه وتشغيله . ويمكن بحث تفاصيل هذا التعاون بالاشتراك بين الحكومتين في المستقبل القريب جدا . وبالاضافة الى ذلك فان الجزائر يمكن أن تقدم . . . ٤ دولار بالعملة الحرة لشراء معدات للمصنع . وفيما يتعلق بهذا المشروع فان وزارة الصناعات الثقيلة في الجزائر يمكن ان تنظر بعين الايجاب في اقامة علاقات تجارية مع المسبك ، حال تشغيله .

واذا كانت حكومة السودان ترى ان المشروع رقم ٢٨ لا يمكن ان يقع عليه الاختيار في التنفيذ ، فقد دعي السودان الى النظر في المشروع رقم ٣١ ، انشاء ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج ، أو المشروع رقم ٣٣ ، الاستغلال التجارى والصناعي لرواسب الصلصال (الكاولين) . ولن يتجاوز الاسهام المالي الذى تقدمه الجزائر بموجب اتفاق التعاون الثنائي هذا مبلغ . . . ٤ دولار بالعملة الحرة .

المناقشات بين السودان والارجنتين

أبدى وفد الارجنتين استعداد حكومته للتعاون مع السودان في القطاعات التالية : الصناعات الغذائية ، وصناعة الزيوت الغذائية ، والصناعات النسيجية والجلدية . ولقد طورت الارجنتين في جميع هذه الميادين قاعدة صناعية ومستعدة لمشاركة السودان في خبرتها . وعلى الرغم من ان هذه الصناعات يضطلع بها القطاع الخاص في الارجنتين فان الحكومة لن تتوانى عن تشجيع القطاع الخاص كي يشارك في هذه الانشطة التعاونية .

وذكر وفد الارجنتين ، أنه بعد ان فحص المشاريع التي قدمتها حكومة السودان في القطاعات الاربعة المذكورة أعلاه فان الارجنتين ليست في وضع يمكنها من تقديم اسهام مالي . بيد أنها تشجع التعاون الذى يتخذ صورة مشاريع مشتركة . ومن المتفق عليه ان الخطوة الاولى لتحقيق هذا التعاون هي ايفاد فريق خبراء سودانيين الى الارجنتين للتشاور مع شتى الشركات واختيار الشريك الأكثر مناسبة . واقترح وفد الارجنتين اعداد مذكرة مختصرة عن كل مشروع تبين مواصفاته والمقاصد المحددة له من أجل زيارة نظراء السودانيين . ويمكن ان يطلب وفد الأرجنتين، على اساس هذه المعلومات ، من حكومته الاتصال بالقطاع الخاص ، وبناء عليه يستطيع تقديم قائمة بأسماء الشركاء المحتملين الى الشركات والهيئات المعنية في السودان .

وقد اتفق على انه يمكن السعي لدى المؤسسات المالية لتقديم قروض للبدء في مشاريع مشتركة من هذا النوع . وارتأى وفد الارجنتين ان البنك الافريقي للتنمية من الجائز ان يبدى اهتماما بتمويل بعض مشاريع التعاون المقترحة .

المناقشات بين السودان والبرازيل

حدد وفد البرازيل مجالات الأولوية التالية للتعاون :

صناعات مواد البناء والزيوت الغذائية والصناعة الجلدية وصناعة السكر وصناعة النسيج .

ونظرا لخبرة البرازيل الطويلة في صناعة السكر فان وفد البرازيل أبدى اهتمامه بالتعاون مع السودان في جميع مشاريع صناعة السكر (باستثناء المشروع رقم ١٨) وذكر ان البرازيل تمتلك التكنولوجيا والآلات والخبرات المطلوبة للمعاونة في هذه المشاريع. وطلب الوفد ان تقدم المعلومات المتوفرة الى البرازيل عن طريق اليونيدو أو قبل نهاية الاجتماع. وفيما يتعلق باحتياجات التدريب فان وفد البرازيل عرض الاتصال بالمؤسسات المرتبطة بصناعة السكر في البرازيل لمعرفة ما اذا كانت تستطيع تحمل بعض النفقات . ويتعين على شركة السكر السودانية ان تتحمل تكلفة السفر وتحدد احتياجاتها التدريبية .

وان صناعات الزيوت الغذائية تنطوى على امكانية كبرى للتعاون ما دامت البرازيل قادرة على تقديم المساعدة المطلوبة في هذا الميدان .

واقترح ممثل شركة الصناعة الجلدية انه يمكن اقامة مشروع مشترك فيما يختص بالمشروع رقم ٢٠ ، بما في ذلك المساعدة في استيفاء دراسة الجدوى . واخذ وفد البرازيل علما بالاقتراح ووعد بابلاغه الى الصناعة الجلدية في البرازيل . كما اعتبر المشروع رقم ٢٢ هاما . بيد ان هذين المشروعين يحتاجان الى دراسات استكشافية لتحديد الاحتياجات الحقيقية . وفيما يختص بالصناعات الغذائية فقد اتفق على ان البرازيل تستطيع التعاون في المشاريع ٦ و ٧ و ٢٢ .

ونظر وفد البرازيل في مشروعين من مشاريع صناعة النسيج وطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع رقم ٢٤ ، لأن ألياف التيل غير معروفة ويتعين تحديد التكنولوجيا الضرورية . بيد أنه فيما يتعلق بالمشروع رقم ٢٥ ، فان صناعات البرازيل تتوفر لديها القدرات على التعاون في انجازه . أما المشاريع الخاصة بالمنطقة الجنوبية التي تمت مناقشتها اثناء الاجتماع فقد طلب الوفد تقديم دراسات عن هذه المشاريع لاجراء تحليل أوفى .

وفيما يختص بجميع المشاريع التي تمت مناقشتها ، ذكر الوفد ان البرازيل لاتستطيع منح قروض او تقديم تمويل بشروط تيسيرية . ويتعين مناقشة هذه المسألة مع مؤسسات التمويل أو غيرها من المصادر الممكنة . واقترح لمتابعة اعمال الاجتماع أن يتم تبادل جميع المعلومات اللازمة الاخرى عن طريق التلكس . ووافق الوفد على ان يوصي الهيئات المختصة في البرازيل بايفاد فريق خبراء معني بالصناعات المذكورة أعلاه الى السودان . ويمكن ان يكون هذا الفريق مسؤولا عن اعداد المواصفات التفصيلية لاحتياجات المشاريع المختلفة والاضطلاع بأى عمل آخر يتعين القيام به قبل تنفيذ المشروع .

المناقشات بين السودان والصين

أبلغ وفد الصين السودان أن حكومته قررت ان تفرد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار مما يخصها من أرقام برنامج الامم المتحدة الانمائي للتخطيط الارشادى المخصصة للمرحلة الثالثة بغية تمويل مشاريع التعاون في السودان . ويمكن ان تستخدم هذه الموارد في انشاء مصنع الملابس الجاهزة من أجل الوفاء بالأغراض المحددة التالية :

(أ) الحصول على ثلاث مجموعات من آلات تثقيب عرى الثياب ومجموعتين من الأجهزة لتطريز العرى والغرز .

ويتعين استيرادها من اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

التكاليف المقدرة : ٣٠٠٠٠٠ دولار .

(ب) أما بالنسبة لنفقات معيشة الخبراء الصينيين الذين يوفدون الى السودان للمساعدة في انشاء المصنع فانه يمكن ان يخصص لها الرصيد المتبقي وقدره ٧٠٠٠٠٠ دولار .

وأعرب الجانب السوداني عن تقديره للعرض الذى قدمته حكومة الصين ووافق على الاقتراح المذكور .

وأبدى الجانب السوداني رغبته في تلقي المزيد من المساعدة للمشاريع التالية :

(أ) المشاريع الواردة في الحافظة :

رقم المشروع	الاسم
٢٥	مركز للتدريب على صناعة النسيج
٢٨	تحديث المسبك المركزى في الخرطوم
٢٩	تقديم معدات مختبرات ومساعدة تقنية للمسبك المركزى في الخرطوم
٣١	ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج

(ب) مشاريع اضافية تمت مناقشتها أثناء الاجتماع :

تقديم مساعدة تقنية للبيوغاز

(مشروع لاجراء بحوث تطبيقية - معهد البحوث والاستشارات الصناعية)

مركز مراقبة جودة المنسوجات

وبناء على هذا الطلب وافق الجانب الصيني على الاتصال بالادارات المعنية للنظر في هذه المشاريع والتي يتعين ان يؤمن لها السودان الموارد المالية التي تتطلبها . وسيقوم الجانب الصيني بابلاغ الحكومة السودانية بما يتحقق من نتائج عن طريق وزارة الصناعة .

ولقد أبدى الوفد الصيني استعدادة للاضطلاع بالمشاريع التالية بشرط ضمان ماتحتاجه من موارد مالية من الحكومة السودانية أو من طرف ثالث ، وهذه المشاريع هي :

رقم المشروع	الاسم
١	مصنع لانتاج مكونات البناء
١٢	مباني معمل ضرب وصقل الأرز ومرافق التخزين فيه
١٣	اصلاح معصرة الزيت السودانية
٣٣	الاستغلال التجارى والصناعي لرواسب الصلصال (الكاولين)

واعرب الجانب السوداني عن رغبته في أن تتعاون الصين في الاضطلاع بالمشاريع آنفة الذكر ، اذا ما أمكن ضمان الموارد المالية المناسبة .

وفيما يتعلق بالمشروع رقم ٤ ، معمل لتحضير الجبس ، أكد الجانب الصيني استعداده للامداد بما يحتاجه المعمل من مواد ومعدات ودراية عملية تقنية حالما يؤمن الجانب السوداني الموارد المالية .

المناقشات بين السودان واليونان

قدم ممثل شركة النسيج في السودان وممثل القطاع الخاص المشروع رقم ٣١ ، انشاء ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج وقد استكملت دراسة الجدوى الخاصة به . ويستهدف المشروع انتاج قطع الغيار اللازمة لمصانع النسيج في القطاعين العام والخاص .

وتمت مناقشة المشروع رقم ٢٤ ، اصلاح مشروع أكياس التيل في أبي نعامة (مديرية النيل الأزرق) . وتم بحث امكانات وسبل التعاون السوداني - اليوناني في تنفيذ هذا المشروع .

وعرض رئيس شركة الصناعات الجلدية المشروع رقم ٢١ ، مستودعات مبردة لتخزين الجلد قيد التحضير . كما تمت مناقشة مشروع يتعلق باصلاح مصنع أسمنت ربك وتدريب موظفي المصنع .

وقدم ممثل هيئة التنمية الاقليمية في منطقة جنوب السودان المشاريع التالية للمناقشة :

- مشروع انابيب البلاستيك والصلب
- اصلاح معصرة الزيوت الغذائية في منطقة جنوب السودان
- مشروع المشروبات المرطبة (المشروبات غير الكحولية)

وتم التوصل الى النتائج التالية :

(أ) استعداد اليونان للنظر في سبل التعاون مع السودان ، ولاسيما في قطاع النسيج على اساس المشروعين رقم ٢٤ ورقم ٣١ ، كما تم عرضهما في المناقشات . ويمكن ان يتحقق التعاون المقترح بين القطاع الخاص في اليونان والسودان . وستعمل حكومة اليونان على تيسير اجراء الاتصالات ؛

(ب) كما يمكن ان تنظر اليونان في المشاريع الاخرى في القطاعات الاخرى التي قدمت أثناء المناقشة بعد تبادل المزيد من المعلومات التفصيلية ،

(ج) قيام بعثة سودانية بزيارة أثينا لتبادل الآراء مع الأطراف المعنية في اليونان كي يمكن تحديد الخطوات اللازمة لتحقيق التعاون المنشود في قطاع النسيج . ويحسن ان تضم البعثة ممثلين للقطاعات الاخرى الذين عرضوا مشاريع محددة كي تنظر فيها اليونان ،

(د) ان حكومة اليونان يمكن ان تتدخل باتخاذ الترتيبات اللازمة كي يتعهد القطاع الخاص بتحمل بعض تكاليف البعثة المقترحة .

(هـ) كما انه يمكن ان يطلب من اليونيدو ان تقدم ، في اطار مواردها المالية المحدودة ، الدعم اللازم للبعثة وللمتابعة المطلوبة .

المناقشات بين السودان والهند

المساعدة التقنية

ضمن اطار التعاون بين السودان والهند واعترافا بأهمية المساعدة التقنية ، بما فيها تدريب العاملين في السودان ، فان وفد الهند قدم اقتراحا شاملا يغطي الميادين التالية :

رقم المشروع	الاسم
١٨	تقديم مساعدة تقنية في تحديد أفضل استخدام لفائض ثفل قصب السكر
١٩	تقديم المساعدة لمركز التدريب على صناعات السكر
٢٣	تدريب العاملين في المدابغ
٢٥	مركز التدريب على صناعات النسيج (خبير واحد)
٣٥	التعاون التقني مع معهد البحوث والاستشارات الصناعية
مشروع اضافي	مركز مراقبة جودة المنسوجات (خبير واحد)

كما أبدى الوفد الهندى استعداده لدعوة خبراء سودانيين في تجهيز وصناعة التيل ، وهو نوع من الألياف مماثلة للجوت ، لزيارة الهند والاطلاع على خبرتها في صناعة الجوت (القنب الهندى) .

وأوضح الوفد الهندى ، بصدد هذه المقترحات ، ان اسهام الهند يمكن ان يشمل ، علاوة على اعداد تقارير الجدوى ، تكاليف التدريب في الهند ، بما في ذلك المأكل والاقامة ، غير انه لا يشمل تكلفة السفر الدولي . ويبلغ اجمالي المنحة المتاحة لهذا الغرض ٢ مليون روبية (قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ دولار) . وتصل النفقات المقدرة للمشروع رقم ٢٣ الى ١٢٥ ٠٠٠ دولار .

مشاريع للتنفيذ

تم تحديد مشاريع عديدة للتعاون الثنائي وهي مشاريع يمكن ان تضطلع الهند بتنفيذها على أساس ما يتوفر لها من خبرة وقدرات تكنولوجية وصناعية .

وترد فيما يلي هذه المشاريع :

رقم المشروع	الاسم	اعادة تقدير الكلفة (بآلاف الدولارات) العملة الأجنبية	المجموع
٧	اصلاح معمل التعليب في واو	١ ١٠٠	١ ٥٠٠
١٠	توسيع معمل التعليب في كريمه	٤٢٥	١ ٠٩٥
١٢	أبنية معمل غرب وصقل الأرز ومرافق التخزين فيه (ينفذ على أساس التسليم جاهزا للاستعمال - " تسليم المفتاح ")	١ ٦٦٠	٣ ١١١
١٣	اصلاح معصرة الزيت السودانية	٣ ٠٥٠	٤ ٠٦٠
١٦	الكحول الاثيلي المستحضر (كوقود) من فائض دبس السكر النهائي في معمل السكر في حلفا الجديدة	٦٦٠	١ ٢٨٥
٢٢	مرفق الهلام (الجيلاتين) الصالح للأكل والغراء	٥٢٦	١ ٠٥٦
٢٦	مشغل للملابس الجاهزة	٣٤٠	٨٥١
٢٨	تحديث المسبك المركزي في الخرطوم	٢ ٠٠٠	٣ ٠٠٠

رقم المشروع	الاسم	اعادة تقدير الكلفة (بآلاف - ولارات) العملة الاجنبية	المجموع
٢٩	تقديم معدات مختبرية ومساعدة تقنية للمسبك المركزى في الخرطوم	١٤٠	٢٠٠
٣٠	تدريب موظفي المسبك المركزى في الخرطوم	١٦٠	١٦٠
٣١	انشاء ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج	١٢ ٦٩٠	١٥ ٥٩٠

مشاريع اضافية

تطوير مصانع السكر في ستّار وعسلاية وغونيد وحلفا الجديدة	٩٢ ٨٠٠	٩٩ ٤٠٠
مشروع أنابيب البلاستيك والصلب	٧٣٣	١ ٨٤٠
مشروع الآلات والادوات الزراعية	٣٦٩	٣ ٥٠٠

ونشد الجانب السوداني تعاون الهند في تنفيذ هذه المشاريع . وضمن الجانب الهندى تقديم مساندة تقنية والامداد بعوامل انتاج أخرى ، بما في ذلك المعدات التي تحتاجها هذه المشاريع . ويمكن الحصول على جزء من المعدات في اطار القرض الذى يقدمه بنك التنمية الصناعية في الهند (IDBI) . وتم الاتفاق ، فيما يختص باجمالي الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ هذه المشاريع ، على بحث امكانية التمويل عن طريق البنك الاسلامي للتنمية أو البنك الدولي وانه ينبغي عقد اجتماعات ثلاثية (تشمل الهند والسودان والوكالة المعنية أو البلد المعني) ، توخيا لهذا الغرض .

واقترح الجانب الهندى بأنه فيما يختص بالمشروعين ٢٩ و ٣٠ ، يمكن تغطية جزء من التكاليف عن طريق تقديم منحة ، بشرط ان يرتبط تنفيذ هذين المشروعين بتنفيذ المشروع رقم ٢٨ .

وتم الاتفاق ، فيما يتصل بالمشروع ٢٦ ، مشغل للملابس الجاهزة ، على أنه يمكن تنفيذ هذا المشروع كمشروع مشترك .

المناقشات بين السودان والعراق

أعرب وفد العراق عن رغبته في مسح احتياجات السودان الصناعية كي يمكن تحديد الأولويات . وترمي سياسة العراق الى تقديم مساعدة للدول العربية الاخرى عن طريق الاتصالات المباشرة بين البلدين لا عن طريق المنظمات الدولية أو الاقليمية .

وقدم السودان المشاريع أرقام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ الى وفد العراق ، الذى أوضح ان رغبات الحكومة السودانية ستعرض على أعلى السلطات في العراق من أجل دراستها . وسوف يتم عقب ذلك اتصال مباشر مع الحكومة السودانية عن طريق اللجان المشتركة التي أنشئت بموجب الاتفاقات الثنائية .

المناقشات بين السودان وكينيا

مشروع الآلات والأدوات الزراعية (المنطقة الجنوبية)

اتفق الجانبان على دراسة امكانية تنسيق الخطط الانتاجية في البلدين الخاصة بالأدوات الزراعية ، على ان توضع في الاعتبار الاحتياجات المماثلة في المنطقة الجنوبية بالسودان وفي كينيا . ويعتزم الطرفان اجراء دراسة تسويقية مشتركة لانتاج الأدوات الزراعية مع مراعاة الاحتياجات المحددة التي تتعلق بتصميم الادوات الزراعية والمتماثلة في كينيا وفي المنطقةالجنوبية بالسودان .

وطلبت الحكومتان من اليونيدو تقديم مساعدة في اجراء دراسة التسويق المشتركة المقترحة .

وعلى حكومة السودان ان تقدم ، في خلال ٣٠ يوما ، دراسة جدوى أعدت في ١٩٧٨ عن انتاج الآلات والادوات الزراعية الى كينيا واليونيدو من أجل النظر فيها وبحثها . وسوف تقدم حكومة كينيا في هذا الصدد الى السودان واليونيدو ، في خلال ثلاثين يوما أيضا ، مسحا للسوق أعد في ١٩٧٩ . ويتعين ان يوضع في الاعتبار المسح والدراسة المذكورين أعلاه عند صياغة نطاق وأهداف دراسة التسويق المشتركة .

المشروع رقم ٣٥ : التعاون التقني مع معهد البحوث والاستشارات الصناعية

قدم اقتراح بأن يقوم معهد البحوث والتنمية الصناعية في كينيا ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية في السودان بابرام اتفاق مزدوج من أجل التعاون التقني . وطلب من اليونيدو المعاونة في صياغة هذا الاتفاق .

المناقشات بين السودان وماليزيا

بحث وفد ماليزيا وممثلو السودان وسائل التدريب التي تستلزمها الصناعات التالية في السودان : المنسوجات ، وأنابيب البلاستيك ، والصلب ، والسكر ، والادوات الزراعية ، وتجهيز زيت الطعام (من السمسم) ، ومواد البناء ولا سيما الأسمنت . كما أثار ممثلو السودان امكانية تقديم ماليزيا للمعدات وقطع الغيار اللازمة لبعض الصناعات آنفة الذكر .

صناعة النسيج

ان السودان في طريقه الى اقامة مركز للتدريب ومركز لمراقبة الجودة لصناعة النسيج . ويبدى السودان اهتمامه بتزويد موظفي المركزين المقترحين بالتدريب اللازم .

وأوضح وفد ماليزيا أنه يسر ماليزيا أن تشارك بخبرتها في تكوين الاطارات العليا وتحديد معايير تدريبها .

مشروع أنابيب البلاستيك والصلب ومعصرة الزيت في ايرول

يحتاج السودان الى مساعدة تقنية ـ تقديم دراية عملية ، والى الآلات والتدريب .

وأوضح وفد ماليزيا ان بعض الآلات البسيطة التي يمكن استعمالها في هذه المشاريع تصنع في ماليزيا . وسوف تدرس ماليزيا طلب السودان بتقديم آلات ومعدات مصنوعة في ماليزيا .

الأدوات الزراعية

مادامت ماليزيا لديها خبرة في صناعة الآلات والأدوات الزراعية البسيطة فانها سوف تدرس امكانية تقديم معلومات عن كيفية انشاء مصنع بسيط للأدوات الزراعية .

صناعة الأسمنت

نظرا لحاجة السودان لمهارات تقنية رفيعة في انتاج الاسمنت فان الجانب السوداني طلب تدريب المهندسين والعمال المهرة السودانيين في ماليزيا . ووافق وفد ماليزيا على بحث امكانية اتاحة هذا التدريب .

المناقشات بين السودان والمغرب

ذكر وفد المغرب ان تعاون المغرب اقتصر على تقديم مساعدة تقنية وأساسا التدريب. كما ان المغرب على استعداد لتقديم خدمات الخبراء . وبصدد تمويل التكاليف المحلية وتذاكر السفر الدولي اللازمة للعاملين السودانيين فان الوفد المغربي لا يستطيع ان يلزم بلده غير انه سيعرض الأمر على حكومته للنظر فيه ، والا فانه يتعين ان تأتي الأموال من طرف ثالث (من المفضل ان تكون اليونيدو) . ويمكن ان يكون المتدربون من العمال والملاحظين (رؤساء عمال) والمهندسين . وحدد الطرفان الميادين التي يسعى السودان الى ان يحصل فيها على مساعدة في التدريب . ويمكن ان تحدد مدة التدريب فيما بعد ، لأن ذلك يتوقف على مجال التدريب ومستوى المتدربين .

ويود السودان ان يتلقى مساعدة تدريبية على النحو التالي :

عدد المتدربين

صناعة الأسمنت

الادارة والانتاج والشؤون المالية	٥
عمال وملاحظون (رؤساء عمال)	٢٠

ورئي ايفاد اخصائي سوداني في صناعة النسيج الى المغرب لقضاء ١٠ أيام كي يناقش برنامج تدريب طويل الأجل لهذه الصناعة . واقتراح ان تتحمل اليونيدو تكلفة هذه الجولة الدراسية .

وتم ايضاح ان اليونيدو غير مستعدة بعد للالتزام بأية مساعدة مالية ، غير أنه يمكن النظر في هذه المسألة عند تلقي طلب رسمي تقدمه السودان .

وأعربت الصناعة الجلدية في السودان عن رغبتها في ان توفد المغرب خبيرا في الصناعة الجلدية كي يجرى دراسة جدوى عن المشروع رقم ٢٠ ، مرفق تحضير ألواح الجلد المقوى وعلى ان تطلب الاموال الخاصة بتكلفة الخبير من طرف ثالث ، ومن المفضل ان تكون اليونيدو .

المناقشات بين السودان وعمان

اعرب وفد عمان عن اهتمامه بالمشاركة في رأسمال أحد مشاريع مصانع السكر ، فهذا المشروع قد يعمل على توفير احتياجات عمان من السكر . وذكر الجانب السوداني ان نسخة من دراسة الجدوى الخاصة بذلك يمكن ان تعطى الى وفد عمان للموافقة واتخاذ قرار نهائي في غضون خمسة أشهر .

كما اعرب وفد عمان عن اهتمامه بالاسهام بمبلغ . . . ٣٠ دولار في تكاليف دراسة جدوى تجرى عن مشروع للورق في السودان ويمكن ان يضطلع بالدراسة معهد البحوث والاستشارات الصناعية في الخرطوم .

وفيما يختص بالمشروع رقم ٢١ ، مستودعات مبردة لتخزين الجلد قيد التحضير ، فان وفد عمان وافق على ان يسعى للحصول على موافقة السلطات المختصة في عمان لتقديم منحة قدرها . . . ١٩٠ دولار لتغطية التكاليف التي يتطلبها المشروع من العملات الاجنبية .

المناقشات بين السودان وباكستان

ذكر وفد باكستان ان بلاده عملت على تطوير خبرات تقنية في كثير من المجالات قيد النظر مثل صناعة النسيج والسكر والزيوت الغذائية والجلود والورق والصناعة الهندسية الخفيفة وعدد مكنية مما يجعلها في وضع يمكنها من تقديم مساعدة للسودان في انشاء مشاريع جديدة وتحديث الوحدات الصناعية القائمة . ويمكن ان تشمل هذه المساعدة توفير الدراية العملية التقنية والادارية ، والتدريب في المصانع أو التدريب المؤسسي ، والخدمات الاستشارية اللازمة لاجراء دراسات الجدوى . كما ان باكستان تستطيع الامداد بالآلات اللازمة لصناعة السكر والمنسوجات (الغزل واللف) وتكرير وهدرجة الزيوت الغذائية على أساس مشاريع مشتركة . ومادامت باكستان لاتعد من البلدان الغنية برؤوس الأموال فانه قد يستلزم الأمر قيام ترتيبات ثلاثية ، ولاسيما بصدد المشاريع التي تتطلب استثمارات هامة ، يشترك فيها أحد البلدان المصدرة لرأس المال أو مؤسسة مالية دولية . أما المشاريع الصغيرة فان باكستان على استعداد ، بالرغم من القيود المالية ، كي تنظر في منح ائتمانات قصيرة الاجل ، بشروط مقبولة من الطرفين ، بموجب مخطط تسهيلات تمويل الصادرات التي خصصتها للامداد بالآلات .

وعند تناول الاقتراحات المحددة فان الجانب السوداني طلب تدريب العاملين في صناعات السكر والزيوت الغذائية والنسيج . ووافق الوفد الباكستاني على تقديم التدريب ، مقترحا انه يمكن السعي لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي لتوفير ترتيبات مالية للمتدربين في اطار برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أو غيره من برامج المساعدة التقنية المماثلة .

وطلب الجانب السوداني مساعدة الباكستان في اجراء دراسة عن أفضل استخدام لفائض ثفل قصب السكر . وأشار الوفد الباكستاني الى خبرة المركز الاستشاري الصناعي في باكستان في مجال المساعدة التقنية مما يؤهله للعمل في السودان واقترح أن يعهد اليه بهذه المهمة ، ويمكن ان يطلب من اليونيدو توفير التمويل .

وأبدى الجانب السوداني اهتماما خاصا باقامة مركز للتدريب على صناعة النسيج وقد استكملت اليونيدو الدراسة الخاصة به وأعدت تقرير تفصيلي بالمشروع ووافق الوفد الباكستاني على تقديم مساعدة تقنية وادارية حالما تنقل اليونيدو والحكومة السودانية التمويل . كما طلب الجانب السوداني مساعدة في انشاء مرافق صناعية لانتاج قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج . وقد الوفد الباكستاني معلومات عن شركة آلات النسيج في باكستان ووافق على بحث ايفاد خبير اذا ما أمكن توفير التمويل .

ثم قدم الوفد السوداني المشروع رقم ١٤ ، اصلاح معمل تصليد الزيت التابع لشركة معاصر الزيت الافريقية . وأجاب الوفد الباكستاني بأنه لاتوجد مشكلة في تقديم الدراية العلمية التقنية غير أن مسألة تقديم ائتمانات لمصنع الهدرجة قد تحتاج الى بحث أعمق .

كما عرض الجانب السوداني اقتراحين اضافيين :

انشاء مصنع انابيب البلاستيك والصلب ومصنع ألواح الحديد المغلفنة (المطلية بالزنك) وأبدى رغبته ان تتم مشاركة الباكستان في رأس المال في حدود ١٠ في المائة على أقل تقدير . وذكر وفد باكستان ان المساهمة في رأس المال بوصفها استثمارا مباشرا لايمكن ان تتحقق ، على الرغم من ان بعض الآلات التي يتعين ان تقدمها باكستان والدراية العملية التقنية يمكن ان يتخذ صورة الأسهم . وفضلا عن ذلك فان المشاريع تحتاج الى تمويل من بعض المؤسسات الدولية ولابد من توفر الوقت كي يمكن العثور على شريك باكستاني تتوفر عنده الدراية العملية اللازمة يكون على استعداد لاقامة هذه المشاريع .

المناقشات بين السودان وقطر

بعد أن ناقش وفد قطر الدراسات المتصلة بمشاريع عديدة في قطاع صناعات مواد البناء ،أبدى اهتمامه بالمشروع رقم ٢ ، مصنع للكلس الحي والمطفأ . وقد سلمت الى الوفد القطرى الدراسات المتصلة بالمشروع الذى اهتم بعرض منحة لشراء المعدات بالمبلغ المذكور في الدراسة واجراء تدريب في قطر بعد القيام باستعراض مرض للدراسات المتصلة بذلك وموافقة حكومة قطر .

كما أبدى وفد قطر اهتمامه بتمويل مشاريع الجلود والزيوت بشرط استكمال دراسات الجدوى .

المناقشات بين السودان وجمهورية كوريا

أبدى وفد جمهورية كوريا لممثلي القطاع العام والخاص في السودان اهتمامه بتوريد معدات وآلات وتقديم مساعدة تقنية وتدريب لكل مشروع من المشاريع التي قدمت

للمناقشات الثنائية بشرط ان يقدم طرف آخر أو أطراف أخرى (بلد أو مؤسسة مالية) المساعدة المالية اللازمة .

وترد فيما يلي النتائج التي تم التوصل اليها بصدد مشاريع محددة :

المشروع رقم ١ - مصنع لانتاج مكونات البناء

من الممكن ان تهتم احدى الشركات في جمهورية كوريا بتوريد مصنعين جاهزين للاستعمال (تسليم المفتاح) وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتشغيلهما لفترة قصيرة ، بشرط أن يستطيع السودان تعيين ممول مهتم بالمشروع بمعونة اليونيدو .

المشروع رقم ٢٠ - مرفق تحضير ألواح الجلد المقوى

المشروع رقم ٢١ - مستودعات مبردة لتخزين الجلد قيد التحضير

المشروع رقم ٢٣ - تدريب العاملين في المدابغ

من الجائز أن تكون احدى الشركات الصناعية في جمهورية كوريا على استعداد للنظر في المشاريع أرقام ٢٠ و ٢١ و ٢٣ . ويمكن لهذه الشركة أن تقترح البدائل التالية للقيام بهذه المشاريع :

(أ) من الممكن تصدير المعدات وتقديم الدراية العملية التقنية بشرط أن يجد السودان مصدرا للتمويل ؛

(ب) من الممكن اقامة مشروع مشترك على الأسس التالية :

'١' تشارك الشركة الموجودة في جمهورية كوريا بحصة في رأس المال بشرط ضمان التمويل من شريك آخر ؛

'٢' يمكن ان تساعد اليونيدو في تحديد مصدر تمويل بعد التوصل الى اتفاق بشأن المشروع ؛

'٣' اذا ما وردت جمهورية كوريا المعدات فانه يمكن ان تقدم مساعدة تقنية والتدريب اللازم لجميع هذه المشاريع .

المشروع رقم ٢٨ - تحديث المسلك المركزي في الخرطوم

المشروع رقم ٢٩ - تقديم معدات مختبرية ومساعدة تقنية للمسبك المركزي في الخرطوم

المشروع رقم ٣٠ - تدريب موظفي المسبك المركزي في الخرطوم

ان جمهورية كوريا يمكن ان تعتبر المشاريع ارقام ٢٨ - ٣٠ بمثابة مشروع واحد . ويمكن لأحد رجال الصناعة في جمهورية كوريا ان يهتم بالمشروع رقم ٢٨ . ولا تستطيع جمهورية كوريا تمويل المشروع غير انها تقدم المساعدة التقنية والتدريب والدراية العملية بشرط ان تقوم بالامداد بالآلات .

وعرض ممثل الحكومة الاقليمية في الجنوب المشاريع التالية التي أعدت بشأنها دراسات جدوى :

مشروع انابيب البلاستيك والصلب

مشروع الآلات والمعدات الزراعية

استغلال المعادن في مناطق معينة بجنوب السودان

وأشار الى أن البنك الاسلامي للتنمية اهتم من حيث المبدأ ببحث مشروع انابيب البلاستيك والصلب .

وأبدى وفد جمهورية كوريا استعداده كي يدرس هذه المشاريع الثلاثة وأن يقدم رأيه في الوقت الملائم من خلال القنوات المناسبة .

المناقشات بين السودان ورومانيا

ان المشاريع التي أبدت رومانيا استعدادها للتعاون بصددها ، اذا ما تم تمويلها بمعرفة الحكومة السودانية أو طرف ثالث (مؤسسات مالية ، الخ) ترد فيما يلي :

القطاع العام

رقم المشروع	الاسم
١	مصنع لانتاج مكونات البناء
٢	مصنع للكلس الحي والمطفأ

القطاع العام (تابع)

رقم المشروع	الاسم
٦	توسيع مصنع تجفيف البصل في كسلا واضافة خط لتحضير عجينة الطماطم فيه
١٢	أبنية معمل ضرب وصقل الأرز ومرافق التخزين فيه
٢٠	مرفق تحضير ألواح الجلد المقوى
٢١	مستودعات مبردة لتخزين الجلد قيد التحضير
٢٥	مركز للتدريب على الصناعات النسجية
٢٦	مشغل للملابس الجاهزة
٣١	انشاء ورشة مركزية لصنع قطع الغيار اللازمة لصناعة النسيج

القطاع الخاص

صناعة النسيج

انتاج الكلس

صنع القرميد الجيرى الرملي

صناعة الاسلاك والكابل

تعليب الأغذية

مستودعات تبريد

انتاج قطع الغيار اللازمة لآلات النسيج

ويمكن أن يتخذ التعاون صورة :

اجراء دراسات

نقل التكنولوجيا

تقديم معدات وقطع غيار

تبـــادل تجارى

ايفـــاد خـــبراء

وفيما يتعلق بمرفق تحضير ألواح الجلد المقوى اقترح المدير العام لشركة الصناعـات الجلدية السودانية ان توضع في الحسبان امكانيات دفع أى اعتماد يمكن منحه من حصائـــل الصادرات استنادا الى قانون تشجيع الاستثمار .

وأوصى رئيس وفد رومانيا أن تنظر السودان في انشاء خطوط تجميع (تركيـــب) للجرارات والشاحنات الزراعـــة . وسيكـون مـن الضـرورى قيـام طـرف ثالث بتمويـــل هذه المشاريـــع .

المناقشات بين السودان والمملكة العربية السعودية

على الرغم من ان مندوب المملكة العربية السعوديـة أوضح ان الصنـدوق السعـودى للتنمية مهتم أساسا بمشاريـع الهياكل الاساسية العمرانيه فانه ناقش مشاريع عديدة سيعرضها على الصندوق في الريـاض .

المناقشات بين السودان والسنغال

وافق الطرفان على انه يجدر وضع برنامج تعاون طويل الأجـل بين الســـودان والسنغـــال .

وذكر ممثل السنغـال ان بلده يمكن ان يكون مستعـدا لاتاحة فرص التدريـــب للعاملين السودانيين في شتى الميادين .

وطلب الجـانب السوداني من السنغال الحصول على معلومات تفصيلية عن مؤسســة التخطيط الدولية في داكار . ووعد ممثل السنغـــال بارسـال هـــذه المعلومات حـال عودتـــه .

وناقش الطرفـان السبل الممكنة لتحقيق التعـاون بين معهـدى البحوث الغذائيـــ في البلديـــن ، مادام هـــذان المعهـــدان يضطلعـــان ببحوث متماثلة . كما أنه مـــن الجائز تبادل الخبراء والمتدربين .

وتم الاتفاق على انه يمكن قيـام مديرى المعهدين بتبـادل الزيـارة كي يطلع كـــل منهما على طبيعـة العمل في المعهد واعداد خطة تعاون شاملـة . ولكي يمكن تنفيذ هـذا التبادل في الزيارة طلب من اليونيدو تمويل تكلفة الزيارة .

المناقشات بين السودان وتركيا

أبدى الوفد التركي اهتماما بالتعاون في اقامة مرافق صناعية ولاسيما مصانع الأسمنت والكلس والجبس . وفي وسع تركيا ان تقدم هذه المعونة على اساس تسليم المصنع جاهزا للاستعمال (تسليم مفتاح) ، اذا ما أمكن ضمان التمويل من مؤسسة مالية . وأبرز الطرفان ان انجاز مشروع الكلس المجفف جدير بالنظر ، نظرا لقلة الاستثمارات المطلوبة وما يستغرقه تنفيذه من وقت وجيز . وعرضت تركيا اجراء الدراسة الاستكشافية لمشروع الكلس بدون أية نفقات . وتم الاتفاق على استطلاع رأى المؤسسات المالية التي تحضر الاجتماع لمعرفة ما اذا كان من الممكن ان تقوم بتمويل هذا المشروع ، وعلى أية حال فان التنفيذ يمكن ان يبدأ على الفور . وذكر الوفد التركي ان مصانع الاسمنت التركية ، بالتعاون مع اليونيدو ، وافقت فعلا على تنظيم برنامج لتدريب عشرين عاملا سودانيا في مصانع الاسمنت . ومن المنتظر تنفيذ هذا البرنامج فعلا هذا العام . وفضلا عن هذا فان تركيا على استعداد لايفاد فريق من خبراء الأسمنت لتدريب العاملين في المصانع السودانية ، ومن الممكن ايفاد خبيرين أو ثلاثة خبراء في صناعة الاسمنت الى السودان لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر اذا ما أمكن ان تتحمل اليونيدو نفقات السفر والمعيشة .

وفيما يتصل بالمشروع رقم ٥ ، فان تركيا لاتستطيع الامداد بالمعدات المطلوبة لمختبرات البحوث . ومع ذلك فانها على استعداد لاتاحة مرافق مركز البحوث فيها لخبراء من معهد البحوث والاستشارات الصناعية كي يتسنى لهم اجراء بحوثهم في المختبرات التركية . وقد طلبت مساعدة اليونيدو لتغطية نفقات الخبراء السودانيين .

وفي ميدان صناعات السكر ، عرضت تركيا تقديم برنامج لتدريب أربعة أشخاص دون تحمل أية نفقات ، شريطة أن تتحمل اليونيدو أو منظمة دولية أخرى تكلفة سفرهم من السودان الى تركيا ذهابا وايابا . ويمكن ان يبدأ هذا البرنامج فورا ويستكمل بحلول نهاية شهر آب / أغسطس ١٩٨١ .

وأبدى الوفد التركي اهتماما بالتعاون في اصلاح المسبك المركزى في الخرطوم . وتستطيع تركيا تقديم المعدات والآلات والدراية العملية التقنية المطلوبة وذلك بتمويل من طرف ثالث . ودعا الوفد التركي المدير العام للمسبك لزيارة المسابك في تركيا والاعداد لتنفيذ هذا المشروع ، اذا كانت اليونيدو مستعدة لتحمل تكلفة سفر المدير ، كما عرضت تركيا تقديم مرافق التدريب الجماعي بشرط ان يكون مستطاعا توفير المساعدة المالية اللازمة لتكاليف معيشة المتدربين وسفرهم الدولي .

وقدمت اقتراحات انطوت على تخصيص برامج تدريبية للقطاعات المذكورة أعلاه أى الاسمنت والسكر وعمليات المسبك ، بأمل ان تستطيع احدى المؤسسات المالية الحاضرة الاجتماع تقديم مبلغ اجمالي في اطار مشروع للتعاون بين السودان وتركيا في تقديم التدريب .

وأوضح الوفد التركي ان المشروع الاقليمي لانتاج الآلات والأدوات الزراعية يمكن أن تضطلع به احدى هيئات القطاع العام في تركيا المختصة بالآلات والأدوات الزراعية ، بشرط ضمان مصادر التمويل من مؤسسات مالية . وتم الاتفاق على تقديم دراسة جدوى عن هذا المشروع للهيئة التركية آنفة الذكر لمزيد من الدراسة وانه يمكن طلب مساعدة اليونيدو لضمان اجراء الاتصالات الأولية فيما بين الوكالات الحكومية المعنية .

ونالت مشاريع عديدة قدمها القطاع الخاص دراسة تفصيلية . وبصدد المشروع الخاص بانتاج الأدوات الزراعية ، أشار الوفد التركي الى أنه يتوفر في مؤسسات القطاع العام والخاص في تركيا ما يلزم من خبرة وقدرات صناعية . وتمت التوصية بقيام وفد من السودان بجولة دراسية في تركيا كي يدرس ويقرر أى القطاعين أكثر ملاءمة لتنفيذ هذا المشروع . وأومأ ممثل القطاع الخاص السوداني الى انه يمكن تقديم طلب رسمي عن طريق القنوات الرسمية الى برنامج الامم المتحدة الانمائي في الخرطوم حتى يمكن تنظيم برنامج يشمل زيارات الى مصانع عديدة في تركيا بغية انتقاء المقابل الذى يكون أكثر مناسبة .

وذكر الوفد التركي ان المشروع المعني بانتاج مبيدات الحشرات يمكن ان يهم شركات عديدة في تركيا .

واعرب الوفد التركي عن استعداده للتعاون بتقديم مساعدة تقنية الى مشاريع القطاع الخاص في السودان وتمنى ان يتحقق الاتصال بين رجال الصناعة السودانيين والشركات التركية المختصة .

ويمكن ان تشمل ميادين التعاون ، التي يتعين ان يفحصها الطرفان ، ما يلي :

صناعة النسيج

صنع الجرارات والأدوات الزراعية

انتاج الكلس

انتاج الجبس

مصنع اسلاك وكابل

مستحضرات التجمل والزينة

المناقشات بين السودان والامارات العربية المتحدة

ذكر وفد الامارات العربية المتحدة ان حكومته مستعدة لدراسة قائمة المشاريع التي لم تهتم بها الوفود الاخرى التي تحضر الاجتماع وان تنتقي منها تلك المشاريع التي يمكن ان تكون ذات أهمية خاصة للامارات العربية المتحدة .

المناقشات بين السودان ويوغوسلافيا

ذكر الوفد اليوغوسلافي ان حكومة يوغوسلافيا وافقت على منح ٢٦ مليون دينار (ما يعادل قرابة ٩٠٠٠٠٠٠ دولار) للمعاونة في تنفيذ المشروع رقم ٣ ، مصنع رائد لانتاج القرميد . ومن المتعين ان تقدم الهيئات اليوغوسلافية ، على أساس هذا الاسهام، المعدات التالية التي تسلم على ظهر الباخرة في ميناء رابيكا :

معدات لاستغلال الطفل (الطين)

معدات لاعداد وتحضير الطفل ، بما فيها معدات كهربائية

معدات لتشكيل القرميد ونقله ، بما فيها معدات كهربائية

أتون (قمين)

قطع غيار لمدة عامين

جهاز بمحرك ديزل للأتون

شاحنة قلابة (١٠ طن)

مرفاع شوكي (٣ طن)

ويمكن ان تكون الحكومة السودانية مسؤولة عن اجراء اختبارات للمواد الجديدة في المختبرات والقيام بدراسات الجدوى وتشييد المباني والمرافق الاساسية . وفضلا عن ذلك فان السودان وافق على تمويل تكلفة النقل من ميناء رابيكا الى الخرطوم ، علما بأن العمل في الموقع لم يدرج في عرض المساعدة الذى قدمته الحكومة اليوغوسلافية .

وبناء على طلب الحكومة السودانية وافق الوفد اليوغوسلافي على ان يقدم لحكومته بمقتضى برنامج التعاون العلمي والتقني فيما بين السودان ويوغوسلافيا المشاريع التالية من أجل النظر فيها :

رقم المشروع	الاسم
٦	توسيع مصنع تجفيف البصل في كسلا واضافة خط لتحضير عجينة الطماطم فيه
٨	تنويع عمليات وصنع التجفيف في بابنوسه
٢٠	مصنع تحضير ألواح الجلد المقوى
٢٢	مصنع الهلام (الجلاتين) الصالح للاكل والغراء

كما وصف ممثل شركة الصناعات الجلدية المشاكل المتصلة بتوريد قطع غيار للمدابغ القائمة واقترح قيام كل من كوستوى Kostoj (المصانع) و Invest-Import (المصدر) وCentrotextile (احدى عملاء الشركة) بابرام اتفاق يضمن تدفق قطع الغيار بصورة ميسرة ومنتظمة عن طريق ترتيبات اعادة الشراء .

المناقشات بين السودان والبنك الاسلامي للتنمية

لقد درست بتفصيل شديد مشاريع عديدة ذات أولوية وتهم حكومة السودان بدرجة كبيرة . وتمت الاشارة الى ان مقترحات المشاريع المقدمة الى البنك الاسلامي للتنمية يتعين ان توجّه عن طريق الوزارة المختصة في الحكومة السودانية .

وذكر ممثل البنك الاسلامي للتنمية ان البنك يستطيع ان يستطلع امكانيات المشاركة عن طريق الاسهام مباشرة في رأسمال المشاريع التالية في منطقة جنوب السودان .

صنع أنابيب البلاستيك والصلب

اصلاح معاصر الزيوت في ايرول

وحدة تعبئة المرطبات

كما يستطيع البنك الاسلامي للتنمية ان ينظر في تقديم مساعدة تقنية لاعداد واستيفاء دراسات الجدوى لهذه المشاريع .

وفضلا عن ذلك فان البنك الاسلامي للتنمية يمكن ان يدرس امكانية تقديم مساعدة تقنية لاجراء مسح للمعادن في بقاع مختارة بالمنطقة الجنوبية .

وأوضح ممثل حكومة السودان ان صناعة النسيج في السودان من أكبر الصناعات وتنطوى على امكانيات كبيرة يمكن استثمارها في التصدير . وطلب من البنك الاسلامي للتنمية ان يدرس امكانية تمويل أربعة مشاريع هامة هي :

صنع قطع الغيار

مركز مراقبة الجودة

مركز التدريب

تجهيز التيل اللازم لصنع الاكياس

وان المشاريع الثلاثة الاولى تحقق نفعا كبيرا للقطاعين العام والخاص على السواء. ولقد تم اعداد دراسات جدوى تفصيلية لهذه المشاريع بمساعدة اليونيدو .

وأشار ممثل البنك الاسلامي للتنمية الى ان مصرفه تلقى فعلا نسخة من دراسات الجدوى الخاصة بصنع قطع الغيار . وطلب من البنك الاسلامي للتنمية ان يضطلع باجراء دراسة جدوى عن تجهيز التيل اذا ما ثبت أن الوثائق والدراسات التقنية القائمة غير كافية .

وتمت مناقشة مشاريع أخرى عديدة ، وكان بعضها يستحق بحثا أعمق . وتم الاتفاق على ان المنافع المتوقعة والامكانيات المتاحة لتمويل كل مشروع من هذه المشاريع ينبغي ان تعدها الشركات الممولة وتعرض على البنك الاسلامي للتنمية للنظر فيها وهي تشمل المشاريع التالية :

رقم المشروع	الاسم
٦	توسيع مصنع تجفيف البصل في كسلا واضافة خط جديد لتحضير عجينة الطماطم فيه
١٣	اصلاح معصرة الزيت السودانية ، مصنع تصليد الزيت
١٤	اصلاح معاصر الزيت الافريقية

وفيما يتعلق باصلاح مصانع السكر الاربعة أبدى البنك الاسلامي للتنمية رغبته في الحصول على نسخة من الدراسات التي يعدها حاليا البنك الدولي حال استكمالها .

وأبدى البنك الاسلامي للتنمية اهتمامه بدراسة مصنع تركيب مبيدات الآفات الذى يحتاجه السودان بصفة خاصة . وستقدم الوكالة السودانية المعنية (مجلس الجزيرة) دراسة جدوى اقتصادية وتقنية الى البنك الاسلامي للتنمية عن طريق وزارة التخطيط .

كما جرت مناقشة اصلاح مصنع الاسمنت في ربق مع ممثلي البنك الاسلامي للتنمية الذين اشاروا الى أن البنك سوف يمعن النظر في المقترحات المحددة المقدمة عن طريق وزارة التخطيط الوطني .

كما ان البنك الاسلامي للتنمية سوف يمعن النظر في الاقتراح بتمويل معدات المختبرات اللازمة لدعم قدرات دائرة مواد البناء والحراريات التابعة لمعهد البحوث والاستشارات الصناعية ، المشروع رقم ٥ .

الفصل الرابع

النتائج

لاحظ الاجتماع ان حكومة السودان وحكومات البلدان المشاركة ، يدعمها برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيدو ، ستعمل على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاجتماع بأسرع وأنجع ما هو ممكن . كما ان وزارة الصناعة في السودان سوف تدرس امكان انشاء وحدة تحت سلطتها تعهد اليها بمتابعة الانشطة ورصدها لكي تضمن أفضل استعمال للمساعدة التي تقدمها البلدان المشاركة والمؤسسات المالية التي مثلت في الاجتماع .

ورأى الاجتماع انه يجدر أن يحظى كل مشروع من مشاريع التعاون التي تحددت في الاجتماع بدراسة متأنية من حيث :

اسهامه في أى قطاع صناعي معين

تبعاته المالية

أفضل برنامج لتنفيذه

ولاحظ الاجتماع ان تنفيذ بعض المشاريع ذات الأولوية التي تحددت في حافظة المشاريع لايزال يتطلب مصادر مالية اضافية . ورئي ، في هذا المضمار ، أن المؤسسات المالية التي تم تمثيلها في الاجتماع عليها ان تضطلع بدور هام في فحص مشاريع محددة . ودعا هيئات الامم المتحدة ، ولاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيدو ، لتقديم دعم مالي وتقني تكميلي عن طريق استعمال :

أموال أرقام التخطيط الارشادى الوطنية والاقليمية

احتياطي برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية

بغرض متابعة الانشطة وتنفيذ المقررات .

ولاحظ الاجتماع في هذا الصدد ان كثيرا من المشاريع الواردة في محفظة المشاريع يتسم بطابع الأولوية ويتسق مع أهداف استراتيجية التنمية والاهداف الصناعية في السودان .

وشملت العروض المحددة للمساعدة التي قدمتها البلدان المشاركة تقديم منح والتوسع في ائتمانات التصدير لشراء الآلات وتشجيع المشاريع الصناعية المشتركة والاشتراك في التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال واجراء دراسات جدوى وتنظيم برامج تدريب والامداد بالمعدات وعرض أنواع أخرى من المساعدة .

وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية (أنشطة المتابعة) وافق الاجتماع على المبادرة التي اتخذتها حكومة السودان واليونيدو بانشاء جهاز متابعة تكون مهمته الأولية اعداد تحليل تفصيلي لمشاريع التعاون التي تحددت في الاجتماع وعلى أساس هذا التحليل فانه يمكن ايضاح النقاط التالية وتأكيدها بالنسبة لكل بلد أو مشروع :

المجال المحدد للانشطة

شكل أو آلية التعاون المقترح

التبعات المالية بالنسبة للبلد المشارك وبالنسبة للسودان

نمط نشاط المتابعة المطلوب ، بما في ذلك تقسيم المهام والمسؤوليات بين البلدان أو المؤسسات المعنية

تحديد موعد لتنفيذ كل مشروع

تعيين وكالة التنفيذ الوطنية والوحدة الداعمة من اليونيدو

ويمكن ان تقوم حكومة السودان ، بالاستناد الى هذا التحليل ، بانتقاء مشاريع عديدة ذات أولوية لتنفيذها في ١٩٨١ - ١٩٨٢ . ومن الممكن عقد الاجتماعات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع محددة اما في الخرطوم أو في فيينا . ويستطيع ان يقوم بدور هام في هذا المضمار كبار مستشارى التنمية الصناعية الميدانيون الذين يتبعون اليونيدو وتوجد مقارهم في جميع البلدان المعنية .

ورأى الاجتماع انه ينبغي دعوة القطاع الخاص في السودان كي يقوم بدور هام في التنمية الصناعية ولاسيما في تنفيذ بعض الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاجتماع .

واعتبر الاجتماع ان مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات عن طريق سبل جديدة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية يمثل خطوة ملموسة في سبيل تطوير نظام اقتصادى دولي جديد .

وسجل الاجتماع تقديره الحار للدعم الذى قدمه رئيس جمهورية السودان ووزير الصناعة الى هذا الاجتماع .

مرفـــق

قائمة أسماء المشتركين في الاجتماع

البلدان المشاركة*

الجزائـــر

حمدادو محمد الهادى ، سفير الجزائر في السودان
راشي عبد القادر ، سكرتير أول ، سفارة الجزائر في السودان

الأرجنتـــين

خوان مانويل فيجيوريرو ، سفير الارجنتين في المملكة العربية السعودية

البرازيـــل

ماركوس أ . س كوامبرا ، سفير البرازيل في السودان
مارسيلو كوريا دى اوليفييرا ، المستشار الفني ، مجلس الصناعة والتنمية الصناعية ، وزارة الصناعة والتجارة

الصـــين

سونج هانبي ، سفير الصين في السودان
يوشو جيوانج ، مستشار اقتصادى بسفارة الصين في السودان
يانج تسينلوم ، نائب رئيس شعبة ، وزارة العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاجنبية
هواكسيانكاى ، ملحق (اقتصادى) ، سفارة الصين في السودان

اليونـــان

لازاروس مخائيل ، نائب وزير الصناعة والطاقة

---

* وفقا للترتيب الأبجدى باللغة الانجليزية وكما وردت في متن التقرير ذكـــرت الاسماء مع الاحتفاظ بالالقاب على نحو ماورد فى الأصل .

اليونان (تابع)

بانايوتيس فارفاريسوس ، مدير، وزارة الصناعة والطاقة

سبايريدون اداموبولس ، سفير ومدير بوزارة الخارجية

الهنـــد

ب . أ . سانجما ، نائب وزير الصناعة

س . م . س . تشادها ، سفير الهند في السودان

م . س . جيوبتا ، أمين مساعد وزارة الصناعة

س . ك . اروورا ، أمين مساعد وزارة الخارجية

ب . س . جاياراما ن ، أمين مساعد وزارة التجارة

م . ب . ايساك ، السكرتير الخاص لنائب وزير الصناعة

م . ب . ب . نيّر ، سكرتير تجارى بسفارة الهند في السودان

س . م . تريهان ، ملحق بسفارة الهند في السودان

أ . ك . انـاند ، ملحق بسفارة الهند في السودان

العـــراق

احنف محي الدين قميط ، رئيس الهيئة الحكومية للتنمية الصناعية

بدر غيلان وهم ، رئيس دائرة البحوث ، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجيـــة ، مجلس الوزراء

كينيـــا

هنرى وارايثي ، مساعد وزير ، وزارة الصناعة

س . و . كامبدى ، إحصائي التخطيط ، وزارة الصناعة

الكويـــت

خليفة حسين المسلم ، سفير الكويت في السودان

ماليزيـــا

عبد الرحيم بن داتوك تامبي شيك ، السكرتير البرلماني بوزارة التجارة والصناعة

ماليزيـــا (تابع)

عبد الحميد اسماعيل ، نائب مدير بوزارة التجارة والصناعة
كونغ ايوت بنغ ، نائب مدير هيئة التنمية الصناعية في ماليزيا
رسلان بن خطيب ، المركز الانتاجي الوطني في ماليزيـــا
عبد الرحمن بن جعفر ، أمين مساعد وزارة الصناعات الأولية

المغـــــرب

عبد الرزاق المصدق ، الأمين العام ، مكتب التنمية الصناعية
بن خضرة محمد رضوان ، ملحق تجارى بسفارة المغرب في السودان

عمـــــان

بركات علامكف ، مدير عام (وكيل وزارة) ، وزارة التجارة والصناعة
عيسى احمد على ، سفير عمان في السودان

باكستـــان

م . س . كوريجو ، سفير باكستان في السودان
ف. ى . مالك ، أمين مساعد وزارة الصناعـــة

قطـــــر

سيد الجبر ، القائم بالأعمال ، سفارة قطر في السودان
اسماعيل الغندور ، رئيس شعبة الصناعة الخفيفة والمتوسطة ، المركز الفني للتنميـــة الصناعيـــة

جمهورية كوريـا

وانغ هي كيم ، القائم بالأعمال بالانابة ، سفارة جمهورية كوريا في السودان
هي بوك كانغ ، مدير شعبة تنسيق السياسة التجارية ، وزارة التجارة والصناعة

رومانيـــــا

ديوميتريو ريستيا ، سفير رومانيا في السودان
نيكولاى نياغوى ، سكرتير أول بسفارة رومانيا في السودان
غيورغي غيولن ، رئيس الوكالة الاقتصادية الرومانية في السودان

المملكة العربية السعودية

يوسف بيارى ، مستشار لنائب رئيس الصندوق السعودى للتنمية

السنغـــال

سيدى لامين با ، مدير الصناعة ، وزارة التنمية الصناعية

الســـودان

عز الدين حامد ، وزير الصناعة
مبرغني محمد احمد ، وزير الدولة للتخطيط الوطني
عبد اللطيف ود عطالله ، وكيل وزارة الصناعة
عثمان مصطفي ، وكيل وزارة بالانابة ، وزارة التخـطيط الوطني
محسن خضر ، وكيل وزارة مساعد ، وزارة التخطيط الوطني
سيد سعد مغرب ، رئيس الادارة الاقتصادية ، وزارة الخارجية
محمد الغالي سليمان ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة الصناعات الغذائية
على عبد الحامد ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة الصناعات الجلدية
نجارى محمود نجارى ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة صناعات الزيوت الغذائية
ابراهيم مداوى ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة صناعات الزيوت الغذائية
ابراهيم مدوى ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة التعدين
عبد القادر سليمان ، مدير الرقابة الصناعية ، وزارة الصناعة
احمد الداوى ، مدير المشاريع بالانابة ، وزارة الصناعة
عثمان احمد تمام ، مدير وحدة تحسين الكفاءات ، وزارة الصناعة
عمرى . بيربدو ، ممثل السودان الدائم في اليونيدو
غيور دينغ مارينغ ، مدير ، وزارة الصناعة الاقليمية ، جوبا

السـودان (تابع)

محمد صالح محمد عبد الله ، مدير عام بالانابة ، شركة الغزل والنسيج
مبشر محمد النسان ، مدير عام بالانابة ، شركة صناعات السكر
بابكر ميرغني ، نائب عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة الصناعات الغذائية
عبد الرحمن عبد الحليم ، مدير عام شركة الصناعات الجلدية والدباغة
فاروق الطيب ، مدير بالانابة ، معهد البحوث الصناعية والاستشارية
عبد الرؤوف عبد العاطي ، مدير بالانابة ، المسبك المركزى في الخرطوم
وهيب ميلتياس شنوده ، مدير العمليات الصناعية ، شركة صناعات الزيوت الغذائية
أحمد حسن ، رئيس ادارة التخطيط والمتابعة ، شركة صناعات الأسمنت
محمد المكاوى مصطفى ، نائب رئيس رابطة الصناعات السودانية
احمدعز العرب يوسف ، الامين العام ، رابطة الصناعات السودانية

تركيـــــا

صاحب ـ لوكاتوبسيو ، وزير الصناعة والتكنولوجيا

سيلين اورش ، مدير ، دائرة العلاقات الدولية ، وزارة الصناعة والتكنولوجيا

سيدات يلديز ، مدير عام ، صناعة الاسمنت في تركيا

فاروق ياغيز ، مدير دائرة التخطيط في شركة صناعات الاسمنت في تركيا

مرات ينن ، مدير عام Kutlutas

الكن اركيوتيون ، مساعد مدير عام مصانع الجرارات التركية

ابراهيم كاظم تيوغاى ، رئيس CIMAS و CIMHOL

الامارات العربية المتحدة

جعفر ابراهيم الفردان ، مساعد وكيل وزارة ، وزارة المالية والصناعة

مالك علمان ابراهيم ، باحث اقتصادى ، وزارة المالية والصناعة

رفاعة المغربل ، اقتصادى

لبيب السادون ، الرئيس المسؤول عن الشؤون الصناعية

فولتا العليا

ابدول دياللو ، مستشار الشؤون الاقتصادية

يوغوسلافيا

ستيفان غويسينا ، وكيل وزارة ، اللجنة الاتحادية للطاقة والصناعة
س . ميلوفانوفيتش ، مستشار ، اللجنة الاتحادية للطاقة والصناعة
ل . نيكوليفتش ، مترجم فورى

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

غارت اب ريس ، ممثل السودان المقيم ، الخرطوم
حسين رافي ادريس ، مدير ، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، نيويورك
دراجوسلاف زدرافكوفيتش ، نائب الممثل المقيم ، الخروطم ، السودان
هويتني ب نوستر ، نائب الممثل المقيم ، جوبا ، السودان
بيتر كونيل ، مساعد الممثل المقيم ، الخرطوم ، السودان

الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

ن . ارني ل . ليكساندر ، ممثل بالانابة

منظمة العمل الدولية (آيلو)

ستيليوس تيوكاريديس ، مشروع التنمية الادارية CTA

المنظمات الاخرى

الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي

عدلي عثمان بدران ، رئيس المجلس

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

حسن فهمي جمعه ، مدير عـــام

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

محمد شكيب مهضيبي ، مديـــر

محمد شواري ، احد كبار الموظفين

البنك الاسلامي للتنمية

عبد الرحمن يوسف ، مدير دائرة العمليات والمشاريع

صلاح الدين أرشدامام ، الموظف المختص بالمشاريع

صندوق الأوبيك للتنمية الدولية

عبد الرؤوف بن ابراهيم ، مدير اقليمي لمنطقة افريقيا